مصيدة السيولة الكينزية[1]
كأحد آليات تحقيق التوازن الآني في سوقي النقد والسلع والخدمات زمن الأزمات

إعداد :

أ. عقبة عبد اللاوي

أستاذ الاقتصاد الكلي

المدير المساعد للدراسات في التدرج

بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي بالوادي . الجزائر .

okbabde@gmail.com

أ. فوزي محيريق

رئيس قسم علوم التسيير

المركز الجامعي بالوادي . الجزائر .

faouzihidaya@yahoo.fr

ملخص البحث

يعيش النظام الاقتصادي العالمي اليوم أزمة مالية خانقة، عاشت وترعرعت بين أحضان النظام الاقتصادي الرأسمالي؛ الذي سبق وأن عانى من هزات اقتصادية، وعلى سبيل التدليل لا الحصر، فقد سجل مؤشر « داوجونز » الأمريكي هبوطا مرعبا قدر بـ 22.6٪ سنة 1987، بسبب ارتفاع حاد في أسعار الفائدة، مما يوحي بأن الاقتصاد الأمريكي، بصورة خاصة، قد دخل في دوامات اقتصادية انعكست كاختلالات في الميزان التجاري، إضافة إلى الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والفقر، وشبح التضخم.

إن كل أزمة من أزمات النظام الرأسمالي، تثمر « استيلاء » القوي على الضعيف، تطبيقا لقانون « بقاء الأقوى »،... لكن المتتبع اليوم للأزمة المالية العالمية الراهنة، يرى بأن مؤسسات مالية وبنوكا عالمية كبيرة بحجم بنك « ليمان براذرس » قد هوت وانهارت؛ فهل آن الأوان « لتتآكل الرأسمالية أو تأكل نفسها بنفسها[2] » ؟؟ . وهذا، في حقيقة الأمر، تصريح مباشر لعدم صلاحية فكرة « رمي الحبل على الغارب لصقور الرأسمالية المتوحشة »، المبنية على المضاربة غير المنتجة في الأصول المالية الوهمية المؤدية إلى ظهور « فقاعات فارغة » من أي استثمار حقيقي؛ و« مملوءة » بمضاربات معتمدة على إعادة تجميع الديون « التوريق » وبيعها، بأسعار فائدة أكبر.

فما إن ظهرت فقاعة الانترنت سنة 2000، حتى ظهرت فقاعات أخرى مرتبطة بالقطاع العقاري، نتيجة انتقال المضاربات من قطاع الانترنت إلى قطاع العقار؛ فانفجرت فقاعة القطاع العقاري في صيف 2007، ولم يعد الأفراد قادرين على تسديد مستحقاتهم « ديون الأقساط العقارية »؛ وفقد ما يربو عن

---

[1] - المقصود بمصيدة السيولة الكينزية خفض معدلات الفائدة لحدود دنيا من أجل تقوية تيار الاستثمار وتوسع ماديات الائتمان للاستفادة من وفرات السيولة في السوق النقدي./الباحث

[2]. بشير مصيطفى، **سقوط الرأسمالية**، يومية الشروق اليومي، العدد 2008/09/24.

مليوني شخص ملكيتهم للعقار، وأعلنت عدة شركات عقارية وبنوك إفلاسها. وما نعتقده هو أن هذه الأزمة هي نتيجة تفاعل اختلالات[3] يعانيها الاقتصاد العالمي في عمق المعتقدات التي قامت عليها الرأسمالية.

في هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على بعض الأزمات المالية بدء بأزمة الخميس الأسود 1929، وأزمة فقاعة الإنترنيت مطلع الألفية الثالثة، مرورا بالأزمة الآسيوية 1997، مركزين في تحليلنا على أهم الجوانب المتعلقة بالسيولة وأسعار الفائدة، ختاما بالأزمة المالية العالمية الراهنة ضمن أهم حلولها المرتكزة في عمقها حول ضخ السيولة، وانتهاج سياسة فخ السيولة الكينزية.

3. غسان الغريب، **مأزق الإمبراطورية الأميركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2008.